مدى مجانيّة فحص وعلاج الإصابة بفيروس كورونا كوفيد–19:

قراءة موجزة في اجتهادات المحكمة العليا الهندية

The extent of the free testing and treatment for Coronavirus Covid-19: a brief reading in the judgments of Indian Supreme Court

الدكتور علي الصديقي

خبير قانوني (مملكة البحرين)، عضو لجنة الخبراء القانونيين بمنظمة العمل العربية (القاهرة– جمهورية مصر العربية)،

الإيميل: ali_faisal@live.com

تاريخ الاستلام: 2020/04/29. تاريخ القبول: 2020/10/15 تاريخ النشر: 2020/11/10

ملخص:

تتحدث هذه المقالة بإيجاز حول الفحوصات الطبية التي تتم لأولئك المشتبه بإصابتهم بفيروس كورونا فيروس كوفيد–19 المستجد. حيث نظرت المحكمة العليا في الهند لدعاوى قضائية وطلبات بإجراء فحوصات طبية مجانية للمواطنين الهنود، لأنها مكلفة للغاية لا يطيقها المواطن الفقير.

هذا ما جعل المحكمة تتعامل مع: أزمة اقتصادية، تداعيات صحية، حقائق اجتماعية، وأحداث متسارعة، مما حدى بها إلى تقرير مبادئ قضائية مستجدة في سرعة فائقة .

هذه المقالة تعرض التطور الدراماتيكي للمبادئ التي أرستها المحكمة فيما يتعلق بـ "مجانية الفحص الطبي"، حيث تبين الأسس الواقعية التي اعتمدت عليها، والاعتراضات التي تم توجيهها لأحكام المحكمة، والتغيرات والضوابط التي طالت مبدأ مجانية الفحوصات، والحدود التي وصل إليها في تقرير مبدأ "العلاج المجاني".

وينتهي البحث إلى أهمية دور الحكومة في إجراء هذه الفحوصات الطبية، بسبب عدم قدره القطاع الخاص على تغطيتها بالمجان.

كلمات مفتاحية: فيروس كورونا، الدستور، المحكمة العليا، الهند.

المؤلف المرسل: د. علي فيصل الصديقي، **الإيميل:** ali_faisal@live.com

Abstract:

This article briefly talks about medical tests done for those suspected of having the Coronavirus-Covid-19. As the Supreme Court of India listened to lawsuits and requests for free medical tests of Indian citizens, because it is too expensive for the poor citizen.

The court dealt with: economic crisis, health repercussions, social facts, and accelerated events, which led it to determine new and emerging judicial principles at a high speed.

This article presents the dramatic development of the principles which established by the court with regard to the "free medical tests", as it shows the realistic foundations on which it relied, the objections that were directed to the court rulings, the changes and restrictions that affected the principle of free tests, and the extent to which the court has reached to establish a principle "Free treatment".

The article concludes with the importance of the government's role in conducting these medical tests, due to the inability of the private sector to cover them for free.

Keywords: Coronavirus-Covid-19; Constitution; Supreme Court; India.

توطئه:

لا ريب أن أزمة فيروس كورونا كوفيد-19 المستجد قد أثارت وتثير وستثير الكثير من الجدل القانوني والفقهي في جُل دول العالم التي دخلها الفيروس. إلى حد لحظة كتابة هذا المقالة لم ننتهِ بعد من أزمة فيروس كورونا، ومن ثم لا نستطيع تقدير الخسائر البشرية والصحية والاقتصادية والاجتماعية التي نجمت عن هذه الكارثة بشكل صارم، فكل الأرقام الحالية هي أرقام قابلة للارتفاع وفق معطيات تقدم انتشار الفيروس أو تراجعه. رغم ذلك، ثمة قضايا متعددة طفت على السطح وأصبح بالإمكان مناقشتها من الوجهة القانونية.

في كثير من الدول سوف تكون هناك منازعات قضائية في شتى فروع القانون وحقوله، حيث أثر الفيروس في: علاقات العمل، ظروف الجرائم وسبل إنفاذ العقاب، العلائق المدينة والتجارية المختلفة، قوانين

الإجراءات والمحاكمات، قوانين الخدمة المدنية والتعليم والطيران وغيرها. سوف ينظر القضاء في كثير من دول العالم منازعات لتسوية الأوضاع الاقتصادية والمهنية والاجتماعية الشاذة التي خلفتها أزمة الفيروس السمتجد. في هذه المقالة: نعرض أحد أنماط القضايا التي شهدت وقائع مثيرة في محاكم بعض الأنظمة القضائية المقارنة، وهي منازعة قضائية نظرتها المحكمة العليا الهندية بشأن مدى امكانية استيفاء رسوم على الفحوصات التي تتم للكشف عن فيروس كورونا كوفيد-19 المستجد، وبالتالي مدى تحقيق العلاج اللازم كعملية لاحقة لاكتشاف الفيروس.

سوف تتناول هذه المقالة شيئاً من قضاء المحكمة العليا في الهند فيما يتعلق بمدى القول بوجود مبدأ عام حول "مجانية الفحص الطبي" الذي أثار جدلاً مؤخراً في الهند خاصة فيما يتعلق بتقريره إلتزاماً قانونياً على المستشفيات الخاصة، كما نعرض في هذه الصفحات أهم المواقف القضائية التي اتخذتها المحكمة العليا في الهند في هذا الصدد، وآليات التغيّر والتحوّل التي طالت صلب المبدأ المتعلق بمجانيّة الفحص الطبي، وامتداد نطاقه إلى "مجانية العلاج".

ويأتي اتخاذنا النموذج القضائي الهندي نظراً لأنه تضمّن مبادئ وحلول شهدت شداً وجذباً، بين أروقة القضاء وبين منصات الإعلام المختلفة، على نحوٍ يمكن أن نفهم من خلاله آليات التعامل مع هذا الفيروس، حيث يمثل القضاء الهندي نموذجاً ذا طابعٍ حيّ حول حدود الإستجابة للمقتضيات الواقعيّة في الأخذ بمبدأ عام لمجانية الفحص الطبي الفيروسي في القضاء المقارن، هذه المقالة تحاول عرض التجربة القضائية الهندية وتطوراتها بغرض الاستفادة – بطبيعة الحال – مما جرى عليه العمل لدى الآخرين، والحلول التي تم الوصول إليها وقراءة سياقاتها العملية ودراسة تأثيراتها الاقتصادية، وقياس فعاليتها الوظيفية في المجتمع. وهو أمرٌ لا غنى عنه في الدراسات القانونية المقارنة.

لذلك، سوف تتناول المقالة عرضاً لمسألة الفحص الطبي لفيروس كورونا والنظر في مسألة مدى وجود المبررات القانونية للقول بوجود قاعدة عامة حول مجانية الفحص أو العلاج اللاحق لاكتشاف الفيروس، على أن نعرض في البداية – وبشكلٍ مسبق – موقف الدستور الهندي، ثم ننتقل لعرض موقف

المحكمة العليا الهندية، في ضوء التطورات الراهنة والمتسارعة لانتشار الفيروس. مع لفت عناية القرّاء إلى أن هيكلية النظام القانوني والقضائي الهندي قد مرت بتجاذبات تاريخية، واسقر بها العمل على نمط مدرسة النظام الأنكلوسكسوني (M. C. Setalvad, 1960)، وهو ما قد ينعكس على ما يرد في المقالة من معلومات وسير الوقائع بطبيعة الحال. في هذا الصدد، سوف نستعرض مادتنا المقصودة وفقاً لما يأتي.

المقصد الأول: الموقف في الدستور الهندي:

تكتسب قضية الصحة العامة والحفاظ على سلامة المواطنين، أهمية كبيرة في دستور جمهورية الهند، حيث يتضمن الدستور الهندي أحكاماً تضمن حق كل فرد في أعلى مستوى يمكن بلوغه من الصحة البدنية والعقلية،كما تضمنت المادة 21 من الدستور النص على حماية حق المواطن في الحياة والحرية الشخصية طبقاً لأحكام القانون. (Constitution)

وتشير ديباجة الدستور الذي يعطي اتجاهاً واسع النطاق بالنسبة للجمهورية الهندية، إلى العدالة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وكذلك المساواة في الأوضاع وتكافؤ الفرص (Constitution). ومن مظلة إطار مصطلح "العدالة الاجتماعية" الوارد في ديباجة الدستور، يرى بعض الفقه القانوني في الهند أنه يمكن أن تُطرح مسألة الوصول إلى مرافق الرعاية الصحية ومبدأ العدالة المتضمن في المساواة في الوصول إلى هذه المرافق الصحية. وبنفس الطريقة، يرى جانبٌ من الفقه الهندي أنه يمكن أن تؤخذ المساواة في الأوضاع وتكافؤ الفرص للإشارة إلى المساواة في ممارسة مهنة الطب، والوصول إلى المؤسسات التعليمية الطبية وما إلى ذلك من أجل تحسين الوضع الاجتماعي والاقتصادي والصحي للمواطنين. (Panchamukhi)

بموجب الجزء الرابع من الدستور الهندي الذي يُحدد المبادئ التوجيهية لسياسة الدولة، فإن هناك عدداً من الإشارات الصريحة والأخرى الضمنية إلى ضرورة توفير التنمية الصحية للشعب (Constitution). وهي في الواقع تشكل الحقوق الأساسية والمبادئ التوجيهية الضميرية لهذا الدستور. ورغم ذلك لا يوجد ما يشير صراحةً إلى تقرير أي مبدأ يتعلق بـ "مجانية الفحص أو العلاج الطبي" ولو في الأحوال والظروف الاستثنائية.

ذلك أن محتويات المبادئ التوجيهية التي تشير المبادئ الدستورية الهندية، تتحدث عن اهتمام والتزام الدستور الهندي بمسألة الرعاية الاجتماعية والمساواة، وتوفر اتجاهاً محدداً لصنع السياسات الصحية في الهند. فيشير البند رقم 38 من المبادئ التوجيهية إلى أن الدولة يُطلب منها تأمين نظام اجتماعي لتعزيز رفاهية الناس، كما تشير بعض مبادئ السياسة التي تتبعها الدولة إلى صحة الناس وتنميتهم. وعلى سبيل المثال، يرى جانب من الفقه الهندي أن الدولة، على وجه الخصوص، يجب أن توجه سياستها نحو ضمان أن المواطنين والرجال والنساء لهم الحق على قدم المساواة في وسائل العيش المناسبة، ومن ثم يكون على الدولة – دستورياً – واجب الرعاية تجاه الصحة البدنية والنفسية للمواطنين الهنود بغض النظر عن ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية والديمغرافية (Panchamukhi).

ومن ثم، يتعين على الدولة بموجب هذه "الولاية" توفير الصحة العامة والرعاية الطبية الوقائية وكذلك الخدمات العلاجية والترويجية في مجال الصحة. إلى هذا الحد، في تقديرنا المتواضع: لا يتسع الأمر إلى تقرير مبدأ عام بشأن مجانية إجراء الفحوصات الطبية الوقائية أو العلاجات اللاحقة بتاتاً. ليس من الناحية الدستورية فقط، بل حتى من الوجهة التشريعية، حيث يتبين ذلك مع تفجّر أزمة كورونا في الهند، حينما وُضعت مسألة الفحوصات الطبية للكشف عن الإصابة بالفيروس – في صيغتها المجانيّة– على المحكّ القضائي الذي تصدّى لهذه المسألة في ضوء ظروف متسارعة ودقيقة للغاية، في وقتٍ أعلن فيه رئيس الوزراء الهندي ناريندرا مودي Narendra Modi عن تمديد الحظر العام للبلاد حتى 3 مايو 2020م، وقامت الحكومة بالموافقة على ترخيص عدد كبير من صانعي معدات الاختبار المحلية، لمواجهة الأزمة التي تطورت دراماتيكياً، وكان للقضاء الهندي موقف اجتهادي حاسم فيها. وهو ما نبينه فيما يأتي.

المقصد الثاني: المحكمة العليا تقرر مبدأ الفحص المجاني (الحكم الصادر في 8 أبريل 2020م):

رُفعت دعوى قضائية أمام المحاكم الهندية في العاصمة نيودلهي New Delhi ، تقدّم بها المحامي شاشانك ديو سودهي Sudhi طالباً من المحكمة أن تصدر أمراً قضائياً للمراكز والسلطات العامة في الدولة بضرورة أن تُكفل عملية إجراء اختبارات وفحوصات الكشف عن فيروس كورونا كوفيد-19

المستجد لجميع المواطنين الهنود في البلاد، وفق قواعد التكلفة المجانية لجميع المواطنين في البلاد، تأسيساً على حالة الضرورة التي تعيشها البلاد في ظل الأزمة ونظراً لأن الفحص في أساسه مُكلف يُرهق المواطن الهندي.

نظرت المحكمة العليا الهندية Indian Supreme Court – التي تتكون من رئيس وعضوية ثلاثين قاضياً يعينهم الرئيس الهندي بوصفها أعلى هيئة قضائية في الهند (Court)– الدعوى على النحو الماثل، وفجّرت مفاجأةً من العيار الثقيل بتاريخ 8 أبريل 2020م، تناقلتها الصحف ووسائل الإعلام الهندية، عندما قررت المحكمة تكريس قاعدة قضائية إلزاميّة تتمثل في أن الاختبارات والفحوصات الطبيّة المتعلقة بالكشف عن فيروس كورونا كوفيد-19 يجب أن تكون في متناول الجميع، وبالتالي تم تقرير مبدأ قضائي عام حول مجانيةً إجراء الفحص في جميع الأحوال لأن هذا الفحص ينطوي على تكاليف مالية، وجعلت المحكمة هذه القاعدة على نحو مُطلق بأن مبدأ المجانية ينبغي العمل به سواء في المختبرات الحكومية المعتمدة أو المختبرات التي تقع ضمن نطاق القطاع الخاص (Mathur, 8/4/2020). وعلى نحوٍ أخص، فإن المراكز والمختبرات الطبية التي تنتمي إلى القطاع الخاص، عليها أن لا تقرر رسوماً مقابل تلك الفحوصات للكشف عن الفيروس.

أضافت المحكمة العليا – التي عقدت جلستها عبر كاميرات الفيديو استجابة لمقتضيات الحظر العام–، أنه يجب إجراء اختبارات وفحوصات الكشف عن فيروس كورونا في المختبرات المعتمدة من مجلس الاعتماد الوطني لمختبرات الفحص ومطابقة المعايير في الهند NABL أو أي من الوكالات المعتمدة من منظمة الصحة العالمية WHO أو تلك المعتمدة من قبل المجلس الهندي للبحوث الطبية ICMR (Mathur, 8/4/2020).

قالت المحكمة العليا الهندية في تبرير قرارها، أن المؤسسات الطبية الخاصة يجب أن تلعب دوراً تطوعياً في وقت الأزمات الوطنية، وأنه يجب ألا يُسمح بوضع رسوم على الفقراء في الهند، الذين لا

يستطيعون تحمل تكاليف فحص الفيروس الذي ينتشر بسرعة في جميع أنحاء البلاد (Rajagopal, 11/4/2020).قالت المحكمة العليا في حكمها صراحةً بأن:

" المستشفيات الخاصة، بما في ذلك المختبرات، لها دور هام في احتواء حجم الوباء من خلال توسيع الخدمات الخيرية في ساعة الأزمة الوطنية." (Mathur, 8/4/2020)

قبل أن يصدر الحكم، كانت المقترحات أن تقوم المراكز الطبية والمختبرات بإنشاء آلية حيث لا تفرض المختبرات الخاصة التي تجري فحوصات الكشف عن فيروس كورونا رسوماً باهظة على العامة، وأنه يجب على الحكومة تعويض الرسوم التي تفرضها المختبرات أو العمل على استقطاعها من صناديق المسؤولية الاجتماعية للشركات، بيد أن المحكمة قررت في نهاية الأمر – بتاريخ 8 أبريل 2020م- تكريس اجتهادها نحو الأخذ بمبدأ عام يقضي بـ "مجانية الفحص الطبي" للمشبته بإصابتهم بفيروس كورونا على إطلاقاته، استجابةً لمقتضيات واقع الحال بشأن التكلفة المالية التي يتكبدها الفحص. وأجلت البت في مسألة قيام الحكومة بتعويض القطاع الخاص إلى وقتٍ لاحق (Mathur, 8/4/2020).

وعلى الرغم من أن القرار القضائي وجد ترحيباً لدى بعض الأوساط الاجتماعية والنشطاء الاجتماعيين، إلا أنه لم يخلُ من معارضة من قبل أصحاب الأعمال وملاك المختبرات والمستشفيات الخاصة، الذين تقدموا بالتماس إلى المحكمة لإعادة النظر في القرار.

المقصد الثالث: إلتماس بإعادة النظر في المبدأ (مقدم في 11 أبريل 2020م):

في يوم السبت الموافق 11 أبريل 2020م، تقدمت بعض الجهات ذات العلاقة بالمختبرات الطبيّة الخاصة بالتماس إلى المحكمة العليا في الهند (Rajagopal, 11/4/2020)، لمراجعة موقفها السابق بشأن مبدأ مجانية الفحوصات الطبيّة الكاشفة عن الإصابة بفيروس كورونا كوفيد-19 تأسيساً على أن الهيئة العليا لمجلس الجودة في الهند NABL كانت قد سمحت في وقت مسبق – بتاريخ 17 مارس 2020م- بإجراء الفحوصات الطبية وفق رسوم يتم استحصالها من المرضى.

وقال أحد الملتمسين وهو الطبيب كوشال كانت ميشرا، من خلال وكلائه المحاميان جوبال سانكاراناراياناان وبوجا دهار: إن الأمر الصادر في 8 أبريل يضع عبئاً غير عادل على المختبرات الخاصة، مضيفاً أنه المختبرات الخاصة قد توقفت عن العمل في وقت كانت الهند في حاجة إلى اجراء المزيد من الفحوصات للكشف عن حالات الإصابة بفيروس كورونا كوفيد-19 المستجد، وكبح انتشارها في الهند (Rajagopal, 11/4/2020).

من جانب آخر، أثار القرار تداعيات إعلامية كبيرة في الهند، وتعليقات كثيرة على قرار المحكمة بشأن تكريس هذا المبدأ على إطلاقاته. كيران مازومدار شو، الرئيسة التنفيذية لأحد الشركات الخاصة (Rajagopal, 11/4/2020)، في حسابها على موقع تويتر يوم الخميس (9 أبريل 2020م) علقت على حكم المحكمة العليا بقولها:

" أن الحكم إنساني في مقاصده لكن غير عملي في التنفيذ .. أخشى أن معدلات الاختبار ستنخفض، فهذه شركات صغيرة تقدم اختبارات بسعر التكلفة وليست اختبارات ربحية، كيف سيدفعون لموظفيهم؟"

فضلاً عما تقدم، قال السيد ميشرا، الجرّاح المتقاعد من المعهد العمومي الهندي للعلوم الطبيّة AIIMS في التماسه الذي قدمه بالتزامن مع ما سبق (Rajagopal, 11/4/2020)، أنه :

" إذا لم تقدم الحكومة تعويضاً فورياً للمختبرات الخاصة، فإن هناك خطراً حقيقياً من أنها قد تتوقف عن إجراء الفحوصات المخبرية الكاشفة عن الإصابة بفيروس كورونا كوفيد-19 ، مما يشكل – بالضرورة- خطراً مباشراً لا مفر منه على صحة الأشخاص في جميع أنحاء الهند".

هنا، تتفاقم مشكلة المختبرات الخاصة، خاصة وأن هناك حالات يتم حجزها في المستشفيات بسبب الإشتباه بإصابتهم بالفايروس، وتكتض المستشفيات بفعل انتظار نتائج فحوصاتهم، وقد تأخرت هذه النتائج بسبب الضغط الواقع على نظام الفحص الحكومي. وكلما طالت فترة بقائهم في المستشفى،

دون أن يعرف أحد ما إذا كانت نتيجة الفحص (إيجابية أم لا)، يزيد تعرضهم للآخرين، ويُعرّض بالتالي المزيد من الأرواح للخطر (Rajagopal, 11/4/2020).

تضيف الجهات مقدمة الإلتماس، بأنه حتى السعة الحالية للمختبرات – الحكومية والخاصة على حد سواء– تبدو غير كافية على نحو يبعث على الأسى للحصول على بيانات دقيقة من شأنها السيطرة على الوباء. ونتيجةً لذلك تبرز الحاجة في هذا الوقت الذي يجب فيه شحذ الهمم نحو تكثيف الفحوصات في جميع أنحاء البلاد والحاجة أيضاً إلى دخول الدولة على خط المواجهة بإمكاناتها التي تفوق القطاع الخاص. قال بعضٌ ممن قدم الالتماس أنه:

" في المرحلة الأكثر خطورة، أن القرار السابق قد دفع المختبرات الخاصة إلى تقديم اختبار مجاني، متجاهلين حقيقة أنها قليلة تلك المختبرات التي تم تجهيزها جيداً وقت الكارثة، وهذا يعني أننا بصدد تثبيطها بالفعل عن مواصلة العمل نظراً للتكاليف الباهضة التي تتكبدها" . (Rajagopal, 11/4/2020)

وأخيراً: استشهد من قدّم الإلتماس بأن دولاً أخرى تستحصل مستشفياتها الخاصة رسوماً على عملية إجراء الفحوصات، ومن نماذج تلك الدول المملكة المتحدة التي تتقاضى مختبراتها الخاصة ما يصل إلى (425 دولاراً أمريكياً) أي ما يُعادل (32500) روبية هندية (Mathur, 8/4/2020). الأهم في الإلتماس الذي قُدّم أنه اقترح أن المختبرات الطبية الخاصة بإمكانها أن تجري – مجاناً – فحوصات مخبرية لمن أطلق عليهم "الفئات الضعيفة اقتصادياً" EWS مع ربط الأمر بالتعويض الحكومي الفوري للمختبرات الخاصة (Economictimes, 9/4/2020).

كما طلبوا من المحكمة أن تصدر قراراً، يقتضي توجيه الحكومة الهندية نحو توفير مختبرات في المناطق المحلية البلدية وأخرى متنقلة، حتى تتمكن البلاد من زيادة معدلات الاختبار المجاني الحكومي، لأن ذلك سوف يساعد في عملية إدارة أزمة الطاقة الاستيعابية. خاصة وأن معدل إجراء الاختبارات في الهند تعتبر من المعدلات الأدنى في العالم (Economictimes, 9/4/2020). هذا وقد انعكست جملة

المطاعن السابقة على صيغة المبدأ الأولية التي قررتها المحكمة العليا في الهند، حين استجابت الأخيرة للمبررات القانونية والواقعية التي أثيرت، ولن كيف تعاملت المحكمة مع ذلك؟.

المقصد الرابع: المحكمة تقيّد مبدأ الفحص المجاني (الحكم الصادر في 13 أبريل 2020م):

في 13 أبريل 2020م، أصدرت المحكمة العليا قرارها في الإلتماس الذي تم التقدم به على النحو الذي بيناه سابقاً، وقد تضمن القرار القضائي الجديد استجابةً وتفهماً لجملة المطاعن التي تم توجيهها ضد المبدأ في صورته الأولية. قررت المحكمة بحذرٍ شديد أن (Sanyal, 13/4/2020) :

" *فحوصات الكشف عن الإصابة بفيروس كورونا كوفيد-19 يجب أن تكون مجانيّة للفقراء فقط*" .

وبهذا سجّلت المحكمة تراجعاً عن قرارها السابق الذي قرر صيغةً مطلقة لمبدأ مجانية الفحص الطبي، حيث تم تقييده هذه المرة لمصلحة "الفقراء فقط Only for poor ".

وقالت المحكمة العليا أن الفحص المجاني لفيروس كورونا سيكون مُتاحاً فقط للفقراء، على النحو الذي سوف يُترك للحكومة تحديد المقصود بكلمة "الفقراء" وضوابطها المعيارية، وتقرير – ومن ثم – من سيحصل على فائدة الفحص المجاني من عدمه (Sanyal, 13/4/2020).

وبينت المحكمة العليا أن المختبرات الخاصة لن تكون قادرة على تحمل تكاليفها، وبالتالي يمكنها الاستمرار في فرض رسوم الفحص على النحو الذي حدده المجلس الهندي للأبحاث الطبية مسبقاً، بحيث يُسمح للمختبرات الخاصة بتقاضي رسوم من المرضى تصل إلى 4500 روبية لكل اختبار فقط – أي ما يعادل 60 دولاراً تقريباً–، كما قال قضاة المحكمة الذين ينظرون في القضية بشأن تحديد الفئة المقصودة بـ "الفقراء" ممن يشملهم مبدأ الفحص المجاني:

"نرى أن الحكومة تبذل قصارى جهدها، نحن نقوم بتعديل قرارنا، ونقول أن الحكومة يمكنها تحديد الفئات التي تحصل على فحص مجاني. وأن الفحص المجاني لفيروس كورونا كوفيد-19 سيكون

متاحاً للأشخاص الذين يستحقونه بموجب أنظمه شبيهة مسماه معمول بها في مجالات أخرى، والتي نفذتها الحكومة فعلاً على أرض الواقع، عبر استثناء القطاعات الضعيفة اقتصادياً في المجتمع من تحمل التكاليف الباهظة". (Sanyal, 13/4/2020)

وتأسيساً على ذلك، يمكن لمجلس البحوث الطبية ووزارة الصحة الهندية، أن تقرر من هي القطاعات الأخرى التي تعتبر من عداد الفئات الضعيفة، كالعمال الذي ينتمون إلى مجموعات منخفضة الأجور، أو العاملين في قطاع الاقتصاد غير النظامي، أو المستفيدين من أنظمة الضمان الاجتماعي من ذوي الضعف (Sanyal, 13/4/2020).

وانتهت المحكمة العليا في قرارها أن على الحكومة الهندية أن تحدد ضوابط المقصود بالفقراء في سياق الاستفادة من مبدأ مجانية الفحص، في غضون أسبوع واحد من قرار المحكمة، وأن تقوم الحكومة بإبلاغ المحكمة بقرارها مباشرة (Sanyal, 13/4/2020).

المقصد الخامس: تعميم الاجتهاد نحو "تكاليف العلاج" (الحكم الصادر في 21 أبريل 2020م):

لما كان اجتهاد المحكمة العليا الهندية قد استقر على النحو السابق، فإن أي دعاوى أو طلبات جديدة بشأن مجانيّة الفحص، يجب أن يتم التعامل معها بالمنطق نفسه الذي تم فيه التعامل مع الدعاوى السابقة، حيث تقرر أن يشمل النظام الصحي مجانية الفحص الطبي لمن سمتهم المحكمة "الفقراء"، وبالتالي فإن تبين إصابة أحدهم بالمرض، فإنه سوف يخضع لذات المعايير الذي تمت بها عملية الفحص، فيكون – ومن ثم – علاج الشخص مجاناً، كما الأمر بالنسبة للفحص الكاشف عن المرض، فمن لا يملك دفع تكاليف الفحوصات الطبية، لا يملك بالضرورة دفع تكاليف العلاج من المرض.

بالفعل فقد رفضت المحكمة العليا إلتماساً جديداً يطلب إجراء علاج مجاني لفيروس كورونا كوفيد-19 وذلك في قرارها الصادر يوم الثلاثاء الموافق 21 أبريل 2020م، حيث طلب مقدم الإلتماس المحامي المقيم في دلهي أميت دويفيدي أن تصدر المحكة أمراً بتوجيه للسلطات وجميع المراكز الطبية في كل

الولايات والأقاليم الاتحادية، بما في ذلك مرافق الرعاية الصحية، لإجراء الفحوصات، وجميع "الإجراءات والعلاجات اللاحقة" فيما يتعلق بمرض فيروس كورونا كوفيد 19 بدون تكلفة لجميع مواطني الهند حتى يتم احتواء الوباء جائحة كوفيد 19.

في ذلك، رفضت المحكمة العليا الهندي أن تقرر أمراً جديداً فيما يتعلق بمجانية "الفحص" أو حتى "العلاج اللاحق" باعتبار أن ذلك – سواءٌ بسواء – يخضع لمعايير تضعها الحكومة الهندية في تحديد المقصود بـ "الفقراء" الذين يشملهم مبدأ مجانية الفحص، وأنه خلافاً لتلك المعايير، فليس لأصحابها الاستفادة من مبدأ المجانية المقرر لا في الفحص ولا في العلاج اللاحق. قالت المحكمة العليا – التي استمرت بعقد جلساتها عبر كاميرات الفيديو – برئاسة القاضي ن. في رامانا بأنه (The Times of India, Apr 21, 2020):

" يجب على الحكومة أن تقرر من الذي سيقدم العلاج المجاني. ليس لدينا أي أموال معنا."

وكانت المحكمة العليا، قد اجتمعت بهيئة قضائية آخرى، قد رفضت استغلال القضية في ترويج الدعاية وإثارة الرأي العام. ولاحظت المحكمة في جلستها المنعقدة تلك أن المستشفيات الحكومية في جميع أنحاء البلاد تقدم العلاج المجاني للمرضى المصابين بفيروس كورونا كوفيد–19. ولهذا السبب كان لدى قضاة المحكمة رأي في حسم اجتهاداتها السابقة دون مزيد من المناقشة والتداول، فقد صرّح أحد قضاة المحكمة بقوله (The-Times of India, Apr 21, 2020) :

"نعتقد أن هذه القضية يجب أن تغلق."

من جهتها، رفضت المحكمة العليا أيضاً، طلباً بتأميم جميع مرافق الرعاية الصحية الخاصة والكيانات ذات الصلة في جميع الولايات والأقاليم الاتحادية، حتى يتم احتواء الوباء في الهند. وكان هذا الطلب يستند إلى أن قطاع الصحة العامة في الهند يعيش في ظل "فوضى" بسبب انخفاض مخصصات الميزانية، في الوقت نفسه الذي شهد فيه قطاع الرعاية الصحية الخاص" نموًا هائلاً"، وهو ما دفع مقدمي هذه الإلتماسات بطلباتهم على سند أن " الهند ليس لديها بنية تحتية كافية للرعاية الصحية العامة لمكافحة

جائحة مثل كوفيد-19 وكملاذ أخير تحتاج الهند إلى المساعدة في قطاع الرعاية الصحية الخاص". بيد أن المحكمة رفضت هذا الطلب (The-Times of India، Apr 21, 2020)، واستقرت على اجتهادها بتوفير كل من "الفحص" و"العلاج" المجاني لكل المرضى الذين يقبعون تحت معيار كلمة "الفقراء" على وفق التحديد الذي تتجه إليه الحكومة الهندية، فأصبح من لديه مال يستطيع الفحص والعلاج بماله، ومن لا يملك ذلك فإن له الذهاب إلى المستشفيات التي توفر الخدمات المجانية.

على سبيل الختام:

أبرز ملاحظة يمكن أن ننتبه إليها ونستفيد منها في الدرس القضائي السالف، هو أن الحكومات والسلطات العامة – عادةً – هي الأقدر على توفير الرعاية الصحية والطبية للمواطنين من القطاع الخاص، خاصة في الأوضاع الاقتصادية الطارئة والظروف الصحية الاستثنائية. حيث تستطيع الجهات الحكومية توفير الفحوصات الطبية نظراً لكون الجهات الإدارية جهات غير ربحية، بل تستهدف تحقيق "المصلحة العامة" كأصل من أصول نشأتها ووظائفها في علم القانون الإداري. بخلاف القطاع الخاص الذي يستهدف الربح بالدرجة الأولى. ولهذا السبب غالباً ما تجد الحكومات نفسها في موضع المسؤولية في الأزمات والمحن لتوفير الغطاء الصحي للمواطنين، خاصة أولئك الذين يقبعون في براثن الفقر والعوز. لذلك فإن تدخل الدولة لتحديد الفحص الطبي واحتياجاته، بل ومعالجة من لا يستطيع دفع تكاليف العلاج. يبقى أمراً لا يمكن التهاون فيه في أي دولة من العالم، سواء الهند أو غيرها.

وبحكم انتمائي إلى وطني البحرين، لعلي أوجز للقارئ الإشارة إلى تجربة البحرين فيما يتعلق بإجراء الفحوصات الطبيّة والإجراءات العلاجية اللاحقة. فمِنَ الوجهة الدستورية والقانونية: لا يوجد تنصيص صريح على وجوب أن تقوم الدولة البحرينية بإجراء فحوصات طبية مجانية أو علاجات- ولو في الأحوال الطارئة-، ولكن روح النصوص الدستورية – كالمادة 5/ج، والمادة 8/أ، والمادة 12- وقانون الصحة العامة رقم 34 لسنة 2018م الذي وجد تفعيلاً كبيراً لنصوصه في أزمة كورونا، هذه النصوص تمنحنا أرضية لفهم دور الدولة إزاء التعامل مع الأوضاع الصحية الاستثنائية، إذ على الرغم من عدم وجود نص

صريح ومباشر بشأن الفحص المجاني أو توفير العلاج، إلا أن المادة 44 من قانون الصحة العامة المذكور بينت أن على وزراة الصحة القيام بالإجراءات الضرورية لمنع انتشار الوباء. ولا شك أن قضية الفحص المجاني ومعالجة من أصيب به، يمكن تفسيرها ضمن حدود تلك الإجراءات وسبلها الكفيلة بالحد من انتشار أي وباء.

تأكيداً لهذا المعنى، قامت السلطات البحرينية – وحتى تاريخ 26 أبريل 2020م - بإجراء (117374) فحصاً طبيّاً للكشف عن الإصابة بفيروس كورونا، وبحدود (800) فحص يومياً، وهو رقم مرتفع إذا قورن بتعداد سكان البحرين الذي لا يتجاوز المليون ونصف المليون، ويُعبّر هذا الرقم - بمنطق الإنصاف - عن نجاحٍ كبير في إدارة أزمة كورونا وفحوصاتها المجانية وعلاجاتها اللاحقة في مراكز العزل الصحي التي وفرتها الحكومة لكل قطاعات السكان من المواطنين والأجانب، ولكل حالات الفئات المشتبه بإصابتها بالفيروس أو القادمة من الخارج (من الدول الموبوءة)، والرعاية اللاحقة لكل من أصيب فعلاً بالفيروس.

ومن المهم أن نشير إلى أن كثيراً من تلك الفحصوات الطبية المجانية والرعاية الطبية اللاحقة، كانت تقع ضمن فئات العمالة الأجنبية الوافدة التي تعمل بأجور منخفضة نسبياً، والتي من بينها أيضاً العمالة الهندية التي تشكل نسبةً كبيرةً من سكان البحرين عموماً ونسبة ضخمة من مجموع القوى العاملة في البلاد. حيث يعمل في البحرين 323292 عاملاً من جمهورية الهند وحدها. وبالتالي فقد أحسنت السلطات الصحية صنعاً بقيامها بإجراء الفحوصات الطبية والرعاية اللاحقة لكل من المواطنين والمقيمين – على حد سواء- بطريقة مجانية، ولم تترك المسألة في سلة القطاع الخاص، كما حصل في دول كثيرة ومن بينها الهند. فقطعت السلطات في البحرين الطريق أمام أي جدل قانوني أو قضائي بشأن مجانية الفحوصات الطبية أو الإجراءات العلاجية اللاحقة كما حصل في التجربة القضائية الهندية التي خضعت – بطريقة أو بأخرى – للضغوطات الاقتصادية الواقعية، واستلزمت إصدار قرار قضائي بإلزام الحكومة بالسعي لإجراء فحص طبي ومعالجة مجانيّة لمن سمتهم "الفقراء" وفق معايير تحددها الحكومة كما رأينا.

هنا، ونحن نشير إلى التجربة البحرينية التي لم تمنح مجالاً للإجتهاد القانوني والقضائي، نعيد التذكير بالدور الحكومي في المحن والكوارث الطبيعية الذي يجب أن يحتل موقع الصدارة في مجال الرعاية الصحية. ويجب أن يكون فيروس كورونا كوفيد-19 درساً يُستفاد منه مستقبلاً، في تهيئة القطاع الصحي الخاص ليقوم بدور تشاركي مع الدولة في توفير الرعاية الصحية -الاستباقية واللاحقة-، مع وجوب وضع خطط مستقبلية مسبقة لإدراك آليات التعامل مع حالات الطوارئ والأزمات من قبل القطاع الخاص، فكل من يبتغي فتح مختبر أو مستشفى في القطاع الخاص، نرى أنه يمكننا مناقشة هامش الربح الذي يُحرزه ذلك المشروع الربحي، فلماذا لا نُسخر جزءً من أرباحها لصالح الأعمال الإنسانية أو لصالح صناديق مواجهة الأزمات الصحية والكوارث الطبيعية. هذه الفكرة أعتقد أنها جديرة بالاهتمام والمناقشة، في المستقبل، لنتعلم من أزمة كورونا دروس الحياة، ولتمنحنا بعضاً من الأصول الإجتماعية المعتبرة في أسس صناعة التشريع.

وأخيراً .. نسأل الله جل جلاله أن يزيل عن البشرية أكملها هذا الوباء، وأن يحفظ البلاد والعباد إنه سميعٌ مجيبُ الدُعاء .. وآخر دعوانا أن الحمدلله رب العالمين.

كتبه: د. علي الصديقي

البحرين: 27 أبريل 2020م

قائمة المراجع

References

Constitution. (n.d.). The Indian Constitution 1949. p. https://www.india.gov.in/sites/upload_files/npi/files/coi_part_full.pdf.

Court, S. (n.d.). The Indain Supereme Court Website. https://main.sci.gov.in/history.

Economictimes. (9/4/2020). Supreme Court order for free coronavirus testing may hinder fight, say business leaders, health experts. *Economic Times*, https://economictimes.indiatimes.com/industry/healthcare/biotech/healthcare/supreme-court-order-for-free-coronavirus-testing-may-hinder-fight-say-business-leaders-health-experts/articleshow/75062200.cms?from=mdr.

M. C. Setalvad, P. V. (1960). *The Common Law in India*. London: Published under the auspices of THE HAMLYN TRUST, STEVENS & SONS LIMITED.

Mathur, A. (8/4/2020). Supreme Court orders free coronavirus testing at private labs. *Indiatoday*, https://www.indiatoday.in/india/story/supreme-court-orders-free-coronavirus-testing-at-private-labs-1664802-2020-04-08.

Panchamukhi, P. K. (n.d.). Health and The Indian Constitution. *CENTRE FOR MULTI-DISCIPLINARY DEVELOPMENT RESEARCH, Jubilee Circle, Karnataka, India*, P. 4-7.

Rajagopal, K. (11/4/2020). Coronavirus | Supreme Court urged to modify order on free COVID-19 testing by private labs. *The Hindu*, https://www.thehindu.com/news/national/coronavirus-supreme-court-urged-to-modify-order-on-free-covid-19-testing-by-private-labs/article31316430.ece.

Sanyal, A. (13/4/2020). Coronavirus - Free Coronavirus Testing Only For Poor, Says Supreme Court. *NDTV*, https://www.ndtv.com/india-news/free-covid-19-testing-only-for-poor-says-supreme-court-gives-option-to-centre-to-add-more-categories-2211061.

The Times of India. (Apr 21, 2020). Supreme Court dismisses plea seeking free test, treatment for coronavirus infection. *The Times of India*, https://timesofindia.indiatimes.com/india/supreme-court-dismisses-plea-seeking-free-test-treatment-for-coronavirus-infection/articleshow/75269083.cms.